مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ISSN : 2353-0472
المجلد5 ، العدد10، (جوان 2017) EISSN : 2600-6405

الإستراتيجية الفلاحية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري 1954-1962

الأستاذ: شقرة محمد
جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس

الملخص بالعربية:

نتناول في هذا الموضوع طرق تعامل الإدارة الاستعمارية مع سكان الريف الجزائري خلال الثورة التحريرية 1954-1962، وذلك باحتوائهم وتطويقهم ببعض الهيئات والمؤسسات الفلاحية من أجل منعهم من الانضمام إلى الثورة ودعمها، ومن بين هذه المؤسسات الشركات الزراعية للاحتياط، صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي، الفروع التعاونية الفلاحية لمخطط قسنطينة 1958.

الكلمات المفتاحية: الريف، الشركات الزراعية للاحتياط، صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي، الفروع التعاونية الفلاحية لمخطط قسنطينة 1958.

الملخص بالفرنسية:

Nous abordons dans ce présent sujet les moyens d'interaction de l'administration coloniale française avec les populations rurales de l'Algérie au cours de la guerre de libération nationale entre 1954 et 1962, cela pour les enfermer les cerner grâce à certaines institution et sociétés agricole afin de les empêcher de se joindre à la révolution et de la soutenir et parmi ces sociétés : Sociétés agricole de prévoyance, caisses de la propriété et à l'exploitation rurale et section coopératives agricole du plan de Constantine 1958.

Mots clés : Rural, Sociétés agricole de prévoyance, Caisses de la propriété et à l'exploitation rurale, section coopératives agricole du plan de Constantine 1958.

مقدمة:

إن اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 ، و استمرارها إلى غاية 1962 زاد من معاناة الشعب الجزائري و خاصة الفلاحين، باعتبار أن المجتمع الجزائري يتشكل أغلبهم

ISSN : 2353-0472
EISSN : 2600-6405

من سكان الريف هذا من جهة، و من جهة أخرى فقد اعتبرت مشكلة الأرض التي لم يجد لها الاستعمار حلا منذ دخوله إلى الجزائر عام 1830 من العراقيل التي تسببت في ضعف الفلاحة "الأهلية" بسبب القوانين العقارية المفروضة على الجزائريين، ورغم توقيف سياسة مصادرة الأراضي من طرف المستوطنين بتشجيع من الإدارة الاستعمارية لاستمالة سكان الريف نحو السياسات الاستعمارية إلا أن كل المحاولات فشلت في إيجاد أراضي لسكان الريف الذين لا أرض لهم. فالمفاجأة التي تلقتها الحكومة الفرنسية باندلاع الثورة التحريرية جعلها تفكر في إستراتيجية جديدة لاحتواء هذه المقاومة، ووأدها في بدايتها من خلال التركيز على اقتراح بعض الحلول لصالح المجتمع الريفي الجزائري، لعزله عن الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني (F.L.N) .

1- سياسة جاك سوستيل للتحكم في الريف الجزائري:

إقترح جاك سوستيل **(Jacques Soustelle)**[1]تطوير الفلاحة "الأهلية" التي تعتمد على النمط التقليدي، و متابعة و توسيع مجهودات (ش.ز.إ)[2] ، و زيادة عدد قطاعات التحسينات الريفية (S.A.R)[3]، و التكثيف من مجهوداتها[4]، كما أكد على ضرورة تدعيم و تقوية القرض الفلاحي ،و إعادة تنظيم القوانين العقارية التي تعرقل نمو الاستثمار الفلاحي للجزائريين، بوضع قانون جديد أكثر مرونة نظرا للمشاكل المعقدة التي نجمت عن النظام القديم لتقربه من النظام الفرنسي، كما يرى بأن النمو الديمغرافي الكبير صعّب من عملية الحصول على أراضي جديدة لإسكان العائلات الجديدة فيها، و المتوافدة من المناطق التي تعاني من اللااستقرار. فبادر بعملية توزيع الأراضي التي تؤخذ سواء من الممتلكات الخاصة أو العامة، و إعادة إسكان الفلاحين و تزويدهم بالوسائل الزراعية الضرورية، وحل مشكلة الري، بتزويد الأراضي بالمياه الصالحة للسقي، و هذا بتحميل الملاك جزءاً من الأعباء و وضع مخطط مدروس يركز على :

- تسوية الأراضي و وضع قنوات الري.
- وضع برنامج لإنشاء سدود جديدة.
- استبدال نظام الخماسة بنظام "المؤاكرة" أي كراء الأراضي للفلاحين الصغار.[5]

الجدول رقم (21) أهم السدود في الجزائر إلى غاية 1962 [6]

السد	الموقع	طاقة التجنيد الإجمالية (مليون متر^3)	الطاقة الفعلية (مليون متر^3)
بني بهدل	جنوب تلمسان	60	50
مفروش	جنوب تلمسان	15	14
سارنو	سيدي بلعباس	22	22
الشرفة	السيق	14	09
بوحنيفية	معسكر	76	72
فرقوق	السيق	18	17
باخضرة	تيارت	56	43
واد فضة	الأصنام	225	78
غريب	المدية	228	120
بوغزول	المدية	50	30
حميز	العاصمة	22	14
القصب	المسيلة	13	12
زردازة	عزابة	16	15
فم القيس	بسكرة	05	02
فم الخرزة	بسكرة	43	17
الشافية	عنابة	170	170
جرف التربة	بشار	355	150
المجموع		**1441**	**834**

و ينتقد جاك سوستيل **(Jacques Soustelle)** الإجراءات السابقة المتخذة لصالح الفلاحين الجزائريين ، و يعتبر ما جاء به في مخططه إيجابي جدا ، حيث يقول: «يحق لي القول بأنه في تاريخ الجزائر لم تطبق جملة من الإجراءات بهذا الشكل ، لكن قبل كل شيء يجب وضع الأسس ، ثم خلق الأدوات لتحقيقها»[7]، غير أن مشروع سوستيل اصطدم باتساع نطاق الثورة و عدم تقبل معظم الشعب الجزائري له باعتبار الهدف من ورائه

منع الشعب الجزائري من الإلتحاق بالثورة ، لذلك حاول إيجاد آليات جديدة لتنفيذ سياسته الإقتصادية و الإجتماعية من خلال :

1- إجراء تقسيم إداري جديد في الجزائر، و هذا بجعل المقاطعات و الدوائر الأكثر اتساعا، و كثافة سكانية أكثر سهولة في التسيير، و ملء الفراغات التي نجمت حسب رأيه عن غياب حلقة ربط بين الإداريين المسيرين للبلديات المختلطة ، و سكانها من الدواوير. وهو ما جعله ينشأ على مستوى مقاطعة عنابة وحدها 12 دائرة جديدة، والتمهيد لإنشاء مقطعات أخرى بالإضافة إلى مقاطعة الصحراء.

2- تنفيذ ما جاء في "دستور" 1947/09/20 من خلال إلغاء البلديات المختلطة ، وتغيير النمط الإداري المسير للجنوب.

3- إنشاء مكاتب الفرق الإدارية المختصة (S.A.S)، و التي فاق عددها 400 بغرض تشكيل مناطق معزولة عن الثورة لترسيخ مبدأ السلم حسب ما يدعيه[8].

و من أجل إستتباب الأمن في المناطق الأكثر نشاطا فيما يخص العمل المسلح و على رأسها منطقة الأوراس[9]. أمر سوستيل بإنشاء قيادة واحدة بالجنوب القسنطيني تحت قيادة الجنرال بارلانج (Parlange) ، كما شكل الوحدات المتنقلة للشرطة الريفية (G.M.P.R) التي كانت تسمى بالقومية أو الحركة[10] و هي مكونة من عناصر مسلحة متكيفة مع المنطقة[11].

لقد أدركت الإدارة الإستعمارية، و لو في فترة متأخرة بأن الريف الجزائري يعاني من أزمة خانقة ، و لا شك أنها ربطت بين الأحداث المتصاعدة و الريف الجزائري الذي احتضنها منذ الشرارة الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 ،ولذلك حاولت جاهدة إغراء سكان الأرياف بإصلاحاتها الشكلية و المكثفة التي تعددت أسماءها خاصة مع تولي سوستيل حكم الجزائر. و مع احتدام شدة الثورة الجزائرية ابتدءا من سنة 1956 ، قرّرت السلطات الاستعمارية القيام بتدابير عاجلة لصالح الريف الجزائري، وهو ما جعلها تقرّر القيام "بإصلاح" زراعي يستهدف بالدرجة الأولى مسألة إعادة توزيع الأراضي. فلأول مرة استطاعت فرنسا تمرير إرادتها على كبار المستوطنين و لو بصفة محتشمة[12]، الغرض من ورائها إضعاف الثورة وتشتيت جهودها.

2- صندوق الحصول على الملكية و الاستغلال الريفي:

تم إنشاؤه موجب القرار رقم 191/52 الصادر بتاريخ 1956/03/26 ، و هو عبارة عن هيئة عقارية[13] يقوم بشراء الأراضي الزراعية من أصحابها الأوروبيين بصيغة التراضي و توزيعها على الفلاحين[14]، و يضمن للمستفيد التأطير التقني عن طريق الممرنين الفلاحيين، وإنشاء تعاونيات، والقيام بمهام التسويق، ومنح تسهيلات عن طريق قروض[15]. وكان الهدف منه تطوير الإنتاج الزراعي أو على الأقل بعض المنتوجات باعتماد عمليات منح القروض التي من شأنها رفع مستوى مدا خيل الفلاحين ، ما يسمح بتوفير فرص العمل لآلاف الفلاحين الذين جردوا من ملكياتهم[16]، و يهدف على المدى البعيد تحقيق منتوج زراعي دائم يبقي على توازن دائم في المستوى المعيشي للسكان، وهو وسيلة لتطوير المجتمع الريفي ، و مد يد العون للطبقة الفقيرة ، و هذا لا يكون إلا بوجود تسهيلات تقنية و قانونية و توجيه الفلاحة نحو الزراعة الأكثر إنتاجا و منفعة ، لذلك استوجب تطوير المناطق الريفية بواسطة هذا الصندوق[17]. و كان من المفترض أن يستفيد من ذلك حوالي 15 ألف إلى 20 ألف عائلة جزائرية[18]، و في ظرف سنتين تم بناء 10 آلاف مسكن ضمن 200 قرية تأوي 58 ألف ساكن[19].

غير أن هذا المشروع واجه عراقيل و صعوبات متعددة منها :

- امتناع بعض الشركات الزراعية من الرضوخ لأمر الواقع مثل الشركة الجزائرية (Compagnie Genevoise)، إلى أن أرغمت على ذلك و بقوة القانون بعد صدور أمر بنزع جزء من ملكياتها في جويلية 1956 ، حيث تم تجريدها من 66 ألف هكتار مقابل تعويضها بمبلغ قدره: 758 فرنك فرنسي للهكتار و هو مبلغ ضخم[20]. و هو ما يؤكد على الهيمنة الزراعية لهذه الشركة و تحكمها في جزء هام من الزراعة الجزائرية.
- صعوبة النهوض بالزراعة الجزائرية "الريفية" نظرا لعدة اعتبارات نفسية و بشرية.
- صعوبة تحديد الأراضي الفلاحية في مختلف المقاطعات[21].
- تمركز أغلب سكان الأرياف في مناطق ذات تضاريس وعرة و غير صالحة للزراعة بفعل سياسة التهجير و النفي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية .

حتى 1961 تم الحصول على 10 % فقط من أراضي الأوروبيين ، و بقيت عدة شركات وتعاونيات لم تمسها هذه الإجراءات كشركات "Sociétés Anonymes" و شركة مزارع كير وليس "Fermes Kéroulis" و غيرها ، و من هنا يتأكد أن سياسة (ص.ح.م.إ.ر) (.C.A

P.E.R) تؤكد واقع الإستعار بطابعه العنصري الذي راعى بالدرجة الأولى مصالح الأقلية الأوروبية و ملاك الأراضي الذين وجدوا فرصة للتخلص من أراضيهم[22] مقابل أموال طائلة ، خاصة مع اتساع نطاق الثورة ، وتدهور الوضع الأمني، و تخوفهم من عمليات التخريب التي طالت العديد من مستثمراتهم الفلاحية، فلا يمكن الزعم بعد هذا أن نشاط هذا الصندوق لبى تطلعات و احتياجات الجزائريين . فقد ضل عدد المستفيدين منه عددا لا يذكر إطلاقا، كما أن الاستفادة من برامجه خضعت لمعايير سياسية جد ضيقة ، منحت الأولوية في ذلك لقدماء المحاربين في صفوف الجيش الفرنسي، ليليهم معطوبي الحرب و ضحايا الحرب العالمية الثانية، ثم حاملي الشهادات في التكوين الزراعي، و شهادة التعليم الابتدائي، و هذا لضمان ولائهم لفرنسا و استعمالهم كقوة ثالثة في مواجهة (ج.ت.و) في الوقت المناسب[23].

3- مشروع قسنطينة 1958/10/03:

تغيير ظروف العيش لدى الجزائريين هو أحد الأهداف الأساسية لمشروع قسنطينة و هو أمر ضروري على رأي معديه ، و على رأسهم صاحب المشروع ديغول[24] من وجهة النظر الاجتماعية و الإنسانية باعتبار الجزائر تضم تعداداً سكانياً كبيراً أغلبهم مسلمون ، وهي الفئة الأكثر تضررا و خاصة سكان الأرياف[25].

أ- السياسة الريفية في مشروع قسنطينة:

ركّز مشروع قسنطينة على الإصلاح الريفي ، عبر ما اصطلح عليه تجديد و ترقية الريف الجزائري ، من خلال التأكيد على تحسين أوضاع الفلاحين و تعزيز الاستثمارات و تطوير الري[26]، و لكن هذا الأمر لا يمكن القيام به إلا بعد :

1- إعادة التنظيم الإداري للجزائر ، حيث برمج تقسيم المناطق إلى 1485 بلدية، منها 1160 بلديات جديدة تحل محل 80 بلدية قديمة مختلطة.

2- إنشاء تجمعات سكانية تخص أكثر من مليون ساكن.[27]

كما ركّز على ضرورة الترقية الاجتماعية و الثقافية للسكان عن طريق الاهتمام بالتربية و التعليم ، و لا يخفى الغرض من ذلك و المتمثل في استعمال التعليم لسلخ الجزائريين من هويتهم و ثقافتهم ، و تكوين أجيال موالية للاستعمار متشبعة بالثقافة الغربية ، و إنشاء طبقة من العملاء تستخدمها في الوقت المناسب لإضعاف و تكسير (ج.ت.و)[28]. و قد أرادت الإدارة الاستعمارية من خلال هذا المخطط استغلال الجزائريين

القاطنين في المحتشدات[29] و منعهم من الانضمام إلى الثورة ، حيث حاولت إيهامهم القيام بإصلاحات لصالحهم من خلال تجميعهم في تجمعات سكانية في مناطق مكشوفة و معزولة عن الثورة، و من ثم تطوير نشاطهم الزراعي و تحسين ظروف معيشتهم.

ولتطوير النشاطات الفلاحية للفلاحين الجزائريين تم إنشاء االفروع التعاونية الفلاحية لمخطط قسنطينة (S.C.A.P.C.O) طبقا للقرار الصادر بتاريخ : 1959/06/18 و التي تعمل تحت إطار الشركات الزراعية للاحتياط وتعتبر بمثابة حلقة وصل بينها و بين الفلاح.

عدد (ش.ز.إ) تراجع من 93 إلى 78 شركة، وتم تبرير ذلك حتى يتناسب مع مناطق التدخل المحددة في 76 دائرة، و تقوم هذه الشركات بما يلي:

- توزيع القروض.
- انجاز الأعمال الزراعية.[30]
- استعمال العتاد الميكانيكي الحديث لتحسين و تطوير الزراعة.
- التزود بالبذور و الأسمدة .
- تسويق المنتوجات .

و لكي تنجح هذه الشركات أخذت الإدارة الاستعمارية العديد من الإجراءات التي ترمي إلى إصلاح نظام تسييرها طبقا للقرار الصادر بتاريخ: 1959/06/18 القاضي بتوظيف رؤساء (ش.ز.إ) على أساس الشهادة أو الخبرة الطويلة[31]، و من هنا يتضح الهدف الأساسي من إعادة بعث و تطوير هذه المؤسسات على اعتبار أن معظم الجزائريين أميين ، و بالتالي يبقى تسييرها في يد الإدارة الاستعمارية والموالين لها من أعوانها، و تتمثل مهامها في:

- تنشيط العمل الجماعي.
- تطوير القرض الفلاحي.
- التدخل بشكل أوسع في الأشكال الجديدة للنشاط الفلاحي.
- وضع تحت تصرف الفلاحين الجزائريين من 200 إلى 300 ممرن فلاحي[32].

الجدول رقم (22) عدد الممرنين الفلاحيين الفعليين و المتوقعين بين 1958 و 1964 [33]

السنوات	العدد
1958	261
1959	450

1960	950
1961	1450
1962	1950
1963	2450
1964	2950

و من أجل تطبيق الطرق الحديثة في الزراعة دعمت هذه المؤسسات من قبل تقنيين مختصين يقودهم مدير المصالح الفلاحية ، بمساعدة مهندسين في المصالح الفلاحية، وأعوان تقنيين كل واحد منهم يشرف على عشرات الممرنين الفلاحيين ، وبيطري.

الجدول رقم: (23) تعداد المؤطرين المقترحين في مخطط قسنطينة بين 1959 و1964

[34]

المصالح الزراعية والريفية	التعداد الفعلي 1959	التعداد المتوقع إلى غاية 1964	الفارق
مهندس مصالح الفلاحية	72	112	+40
مهندس أشغال و مساعد تقني زراعي	72	107	+35
عون تقني	76	331	+255
مدراء الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)	38	78	+40
ممرن زراعي	450	2590	+2500
ضابط حراسة و مفتش بيطري	63	97	+34
مساعد بيطري	00	30	+30
عون تقني	136	183	+47

ب- الصعوبات التي واجهتها:

لكن هذا المخطط لم يلق التنفيذ على أرض الواقع وبقي في معظمه مجرد أرقام، حيث لم يستفد منه الفلاحون الجزائريون بصفة كبيرة. كما أن من الوجهة العملية الوسائل المسخرة لهذا المشروع مكلفة للغاية، والجزائر في حالة من اللاأمن ، والسلطة الاستعمارية على حافة الانهيار الاقتصادي. فمصادر التمويل تبقى شحيحة، و كل هذه المقترحات تبقى صعبة التجسيد رغم الإغراءات و الأساليب التي أقرها ديغول لإستمالة الجزائريين. فهذه الأجهزة لم تعرف تطورا كبيرا، و استخدمت أموالها في تنمية الإقتصاد الأوروبي، حيث كان منح القروض لكبار الملاك الأوروبيين، و لم تتعد حصة الجزائريين من هذه القروض المتوسطة والقصيرة المدى 10%[35].

ISSN : 2353-0472
EISSN : 2600-6405

و من الملاحظ أيضا أن الأعباء المالية المترتبة عن إنشاء "(ف.ت.ف.م.ق)" (S.C.A.P.C.O) ، والتابعة لـ(ش.ز.إ) مكلفة للغاية ، و من هنا يتضح أن هذه المشاريع هدفها سياسي أكثر منه اجتماعي واقتصادي الغرض منه لفت الرأي العام الداخلي و الخارجي بأن السلطات الإستعمارية تقوم بواجبها تجاه الشعب الجزائري. هذه الأعباء يتحملها الشعب الجزائري كاقتطاعات ضريبية أو مساهمات لإنجاح هذا المخطط الممنوع عليه من تسييره بحجة عدم درايته بالطرق و الوسائل الزراعية الحديثة ، و هو ما يعود بالنفع العام على المستوطنين و أعوانهم كعمال أو مستفيدين.

الجدول رقم (24) أعباء التشغيل المتوقعة على عاتق ميزانية (ش.ز.إ) بالمليون فرنك جديد[36]

السنوات	1959	1960	1964
عمال (ش.ز.إ) (S.A.P)	0.6	2.4	2.5
الممرنين الفلاحيين	2.2	5.9	35
المجموع	**2.8**	**8.3**	**37.5**

الجدول رقم: (25) الأعباء المتوقعة عن إقامة (ش.ز.إ) و الممرنين الفلاحيين بالمليون فرنك جديد[37]

السنوات	1959	1960	1961	1962	1963	المجموع
أراضي و مكاتب (ش.ز.إ)	0.4	2.8	3.1	1.9	1.9	10.1
سكنات للإطارات و الميكانيكيين	0.2	1.2	1.3	1	1	4.7
حظائر و ورشات (ش.ز.إ)	2	0.5	11.4	15.8	12.5	40.4
سكنات خاصة بـ 2500 ممرن فلاحي	1.1	6.6	15	24	24	70.4
المجموع العـام	1.9	11.1	30.8	42.7	39.4	125.9

يتضح من خلال هذين الجدولين الأعباء الضخمة المترتبة عن إعادة هيكلة و تنشيط الـ(ش.ز.إ)، والسؤال المطروح كيف يمكن للسلطات الاستعمارية أن توفر تلك المبالغ في

ظل ظروف الحرب؟ و من المستفيد منها ؟ يبدوا أن هذه المؤسسات قد أصبحت وسيلة للقضاء على البطالة في أوساط المستوطنين ، وإسعافهم و تحسين ظروفهم المعيشية على حساب الجزائريين.

و من الصعوبات الميدانية التي واجهها هذا المشروع:

- عدم وضوح الملكية العقارية.
- صعوبة تحديد الأراضي الفلاحية التي يقطنها الجزائريون.
- تجزئة الأراضي إلى أجزاء صغيرة ، و تقسيم الأجزاء إلى قطع يصعب إستغلالها بشكل لائق .
- صعوبة التسوية العقارية الفردية لطول الإجراءات الإدارية رغم صدور الأمرية رقم 59-41 بتاريخ: 1959/01/03. [38]

و لم تكن هذه الصعوبات وحدها التي أفشلت هذا المشروع[39] بل عدم تقبل معظم الجزائريين له مما صعب مهمة التغلغل في الوسط الريفي الجزائري، كما فشلت سياسة إعادة توزيع الأراضي رغم الإمكانيات المادية و البشرية المسخرة لإنجاح هذا المشروع الذي قاطعه الجزائريون، إضافة إلى حالة اللا أمن التي كانت تشهدها الجزائر، و عدم تمكن السلطات الاستعمارية من التحكم في الوضع العام الذي يزداد تدهورا.

كما أدت سياسة تجميع سكان الأرياف في المحتشدات و التجمعات ، دورا في فشل هذه المشاريع الزراعية ، باعتبارها قضت على كل الفرص الممكنة لإدماج قطاع واسع من الشعب الجزائري في السياسة الزراعية الفرنسية التي تضمنتها هذه المشاريع[40].

خاتمة:

إن تأسيس الإدارة الاستعمارية لهذه المؤسسات كان الهدف من ورائه هو السيطرة الكاملة على الريف الجزائري و وضعه تحت مراقبتها، و إجبار سكانه على الخضوع التام لسياساتها، وبالتالي تعد وسيلة من وسائل الاحتيال لمنعهم من الانضمام إلى الثورة التحريرية و تمويلها ودعمها بكل الوسائل الممكنة على اعتبار أن المقاومة تركزت في البداية في الأرياف، و هو ما جعل الإدارة الاستعمارية الفرنسية تواجه مشكلة حقيقة في كيفية التصدي لها و القضاء عليها في بدايتها بالطرق القمعية أو الإغرائية، هذه الأخيرة كانت إحدى الأساليب التي ركّز عليها قادة الاستعمار وعلى رأسهم جاك سوستيل، روبير

لاكوست، شارل ديغول، وغيرهم من غلاة الاستعمار لعزل الريف الجزائري عن الثورة، لكنها باءت بالفشل الذريع بسبب تمسك السكان بأرضهم من جهة، والعمل الجبار الذي قامت به جبهة التحرير الوطني و جيشها من جهة أخرى وذلك بالتحذير من مغبة الانخراط في هذه المؤسسات، لذلك كانت مهمتها الأساسية هي هدمها باعتبارها وسيلة من وسائل التحكم في الريف الجزائري، و نظرا لأن غالبية سكان الجزائر هم من سكان الريف آنذاك أخذوا على عاتقهم تحطيم هذه الهيئات سواءا التي ظهرت قبل الثورة أو التي تأسست خلالها.

الهوامش:

[1] ولد 1912 ، يهودي الأصل ، متخصص في علم الأجناس

اقترح مشروعا عرف باسمه للقضاء على الثورة الجزائريه، انشا مكاتب الفرق الإداريه المختصه.

[2] **SOUSTELLE** (Jacques), Aimée Et Souffrante Algérie, Librairie Plon, Paris , 1956, P 75.

[3] عبارة عن هيئات فرعية متخصصة تعرف بقطاعات التحسينات الريفية (Secteurs d'améliorations Rurales)، أنشئت من طرف الحاكم العام إيف شاتينيو (Chataigneau Yves) في 1946/04/18 .

ينظر: **بن داهة** (عدة)، ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2008/2007، ص191.

[4] **قبايلي** (هواري)، الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، 1954-1962.، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة جيلا لي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص 36.

[5] **SOUSTELLE**, op-cit, P P 75-76.

[6] **عميراوي** (أحميدة) و آخرون، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ، ص 111.

[7] **SOUSTELLE**, op-cit, P 78.

[8] **Ibid** , P 85.

[9] المنطقة العسكرية الأولى حسب تقسيم 01 نوفمبر 1954 ترأسها الشهيد مصطفى بن بولعيد ، و تعرضت لحصار شديد في بداية الثورة ، خاصة و أن أغلب العمليات العسكرية التي حدثت ليلة اندلاع الثورة كانت بهذه المنطقة.

[10] **القُومية** لفظ ينطق في الأوساط الشعبية بإبدال القاف جيما مصرية مضمومة لا مفتوحة ، وكان يطلق أحيانا و يراد به رجال الحركة ، وقد استخدمت هذه العبارة "**القُومية**" في بداية الثورة التحريرية قبل لفظ الحركة. أما الحركة فيطلق على الأشخاص الذين التحقوا بصفوف العدو ، وأصبحوا يساعدونه على كشف

عورات المجاهدين ، و قد كانت الثورة تحكم عليهم بالإعدام ، و**الحَرْكة** لفظة شعبية منتشرة في المجتمع الجزائري آنذاك نسبة إلى "**الحَرْكة**" بفتح الحاء وسكون الراء و تطلق على الجزائريين الذين يحملون السلاح لمساعدة الفرنسيين سواء في الجيش أو المخابرات.

ينظر: **مرتاض** (عبد المالك)، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي،
الجزائر،ص ص 83-89.

[11] **SOUSTELLE**, op-cit, P 97.

[12] **قبايلي** (هواري)، المرجع السابق ، ص ص 25-26.

[13] Délégation générale du gouvernement en Algérie, Plan de Constantine 1959-1963, Rapport Général, Juin 1960, P 216.

[14] **قبايلي** (هواري)، نفسه، ص 31.

[15] Plan de Constantine, P 218.

[16] **قبايلي** (هواري)، نفسه، ص 27.

[17] Plan de Constantine, P 188.

[18] **قبايلي** (هواري)، نفسه، ص 31.

[19] **بن داهة** (عدة) ، المرجع السابق، ص 193.

[20] **قبايلي** (هواري)، المرجع السابق، ص ص 31-32.

[21] Plan de Constantine, P 204.

[22] **قبايلي** (هواري)، نفسه، ص 32.

[23] نفسه ، ص ص 32-33.

[24] **شارل ديغول** (1890 - 1970) جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية. تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912 من سلاح المشاة. ألف عدة كتب حول موضوع الإستراتيجية والتصور السياسي والعسكري. عين جنرال فرقة، ونائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني في يناير 1940، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية، وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في 18 يناير. وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في جوان 1944 تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، منها مشروع قسنطينة، القوة الثالثة، الجزائر جزائرية، مشروع فصل الصحراء الجزائرية سلم الشجعان، توفي عام 1970.

[25] Plan de Constantine, P 177.

[26] **قبايلي** (هواري)، نفسه، ص 39.

[27] Plan de Constantine, P 179.

[28] **قبايلي** (هواري)، نفسه ، ص 39.

[29] المحتشدات وسيلة من وسائل الاستعمار للقضاء على الثورة،استخدمها الجيش الفرنسي حيث أقامها في مناطق مكشوفة من الأرض، يحشر فيها الجزائريين المشتبهين بالتعاون مع الثورة، وكانت تضم هذه المحتشدات كل أصناف الجزائريين، من رجال،ونساء،وأطفال،وشيوخ،والغاية من حشر الناس ترمي إلى

فصل الشعب عن المجاهدين باعتبارهم "خارجين عن القانون" أو" فلاقه" أو" قطاع طرق" على رأي غلاة الاستعمار.

ينظر: **مرتاض** (عبد المالك)، المرجع السابق، ص148.

[30] Plan de Constantine, P P 180-204.

[31] **Ibid**, P 205.

[32] **Ibid**, P 205.

[33] **Ibid**, P 205.

[34] Plan de Constantine, P 208 .

[35] **قبايلي** (هواري) ، نفسه ، ص 37.

[36] Plan de Constantine, P 210.

[37] **Ibid**, P 209

[38] الأمر 59-41 الصادر بتاريخ 1959/01/03 المتضمن إنشاء نظام عقاري جديد يطبق في بعض المناطق المسماة "محيطات التحديث العقاري" في العمالات الجزائرية ، قد صدر في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات الأولية بشأن تقرير المصير ، و أن ذلك يدفعنا إلى التساؤل هل أن المقصود فعلا هو إصلاح منظومة التشريع العقاري في الجزائر أم القصد منه حماية الملكيات العقارية للمعمرين في حال استقلال الجزائر؟ لو كان فعلا المقصود هو إصلاح منظومة التشريع العقاري في الجزائر لكان من المفروض أن تطبق القوانين الجديدة على كامل الأراضي الجزائرية دون الاقتصار على بعض المحيطات في العملات الجزائرية، و التي تعني وقتها منطقة الشمال، و استثناء عمالتي الساورة و الواحات ، و التي تعني وقتها منطقة الصحراء الجزائرية التي أراد الاستعمار فصلها عن الجزائر قانونا و واقعا.

ينظر:

فارح (رشيد) ، التشريعات العقارية الإستعمارية أثناء الثورة التحريرية (إصلاح أم حماية وضعيات ؟)، الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830 ، 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 256.

[39] Plan de Constantine, P P 211-212.

[40] **قبايلي** (هواري)، نفسه ، ص 40.